• أمن آل سلمى بري مثله الورى • وذي شاح وانحى عرا • ومن الرمل قوله
• أبلغ النعمان عني ما ألكاً • أنه قد طال حبسي وانتظار • ومن الخفيف قوله
• إن قدرنا يوما على عامر • ننتصف منه أو ندعه لكم • ومن البسيط قوله
• يا حار لا أرمين منكم بداهية • لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك • ومن الطويل قوله
• ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا • ويأتيك بالأخبار من لم تزود • فإن قلت
كيف يكون هذا الذي قبله من الوافي مع أن العروض والضرب ليس مخالفين للحشو وذلك لأنهما
قد خلفهما في الأول الخبن وفي الثاني القبض وكل من الخبن والقبض يدخل في حشو بيتيهما
فإذن لا مخالفة قلت بل المخالفة متحققة وذلك لأن دخول الخبن أو القبض في العروض
والضرب على سبيل اللزوم وفي الحشو على سبيل الجواز ومثال الوافي المنسرح قوله
• إن ابن زيد لا زال مستعملا • للخير يفشي في مصره العرفا • ودخول الطي في هذا الضرب
لازم وفي الحشو جائز فالمخالفة حاصلة ومثال الوافي من الوافر قوله
• لنا غنم نسوقها غزار • كأن قرون جلتها العصي • وأورد الشارح على
الناظم وهو أن كلامه مقتض لأن التمام لا يكون في غير الكامل والرجز وكل من
الخفيف والمتقارب يجيء تاما وأجاب بالمنع فإن البيت الذي يتوهم فيه التمام
من الخفيف يجوز في ضربه التشعيث ولا يجوز في الحشو والبيت الذي يتوهم
فيه التمام في المتقارب يجوز في عروضه الحذف وهو ممتنع في الحشو فخرج
عن أن يكون تاما وذلك في الخفيف مأخوذ من كلام الناظم على ما نعرفه بل في ما
أجرى من العلل مجرى الزحاف **قال** وإسقاط جزئيه وشطر وفقه • هو الجزء ثم الشطر ثم النهك إن طرا •
أقول يعني أن من الألقاب المتعلقة بالأبيات الجزء والشطر والنهك فإذا
سقط من أجزاء البحر الموجودة في الدائرة جزءان عند الاستعمال جزء من آخر الصدر
وجزء من آخر العجز فذلك هو الجزء بفتح الجيم مصدر جزأته إذا أخذت منه جزءا
والبيت حينئذ مجزوء وإن سقط نصف الأجزاء فذلك هو الشطر مصدر قولك
شطرته إذا قطعته والبيت مشطور وإن سقط الثلثان من الأجزاء فذلك
هو النهك والبيت منهوك وهو مأخوذ من قولك نهكته المرض إذا أضعفه
جدا ويقال نهكت الثوب لبسا والدابة سيرا والمال إنفاقا فشبه بيت

الشعر

الشعر لما بولغ في الحذف منه بمن نهكه المرض فانقلب وقد علم
بما ذكرناه أن ما يقع في كلام العروضيين من قولهم عروض مجزوءة وضرب مجزوء فيه
تسامح لأن هذا من ألقاب الأبيات لا من ألقاب الأجزاء وعلم أيضا أنه لا شيء من المجزوء والمشطور
والمنهوك تام ولا واف ضرورة أن التمام والوفاء يستدعيان استعمال الأجزاء الواردة
وهو مع كل واحد من الأمور الثلاثة مفقود وعلم أن في كلام الناظم لفا ونشرا مرتبا
وضربا من الإجمال لأن ما بعد النصف ليس متعينا للتلقين بخصوصه والإجمال فيه
وأن الجزء ليس سقوط جزءين من البيت أيا ما كانا بل لا بد أن يكون أحدهما آخر
الصدر والآخر آخر العجز وانظر هل في قوله جزئيه بالإضافة إلى ضمير البيت ما
يشعر بهذا القيد وقد أخل الناظم ببيان مواقع هذه الألقاب من البحور فقلت مكملا للعبارة على طريقه
• بالمجتث حتما وبل من قل نرى • جواز أجهز حذ سرق فخز أخو ذكي •
• ومعناه أن البحر يمكن نقصه • عموما من الجزء الذي فيه قد جرى •
• ولا كونه إما حاليا وإنه • يكون بها في النظم حتما بلا امترا •
• وفي سابع والتاسع الشطر سائغ • وجوز أيضا نهك زيغ وذو الهدى •
• وما منهما عند العروضي واجب • فكن فطنا واترك سبيل من اعتدى •
• أما الجزء فلا بد منه في الطويل وفي السريع وفي المنسرح وبقية البحور
يدخل في بعضها على سبيل الجواز وفي بعضها على سبيل الوجوب والمعني
بالجواز أنه يدخل في بعض أبيات القصيدة الواحدة ويترك في بعضها ولكن
معناه أن الشاعر لا يتعين عليه أن ينظم ذلك البحر مجزوءا بل الأمر موكول إلى
خيرته فإن شاء جزأه وإن شاء ترك الجزء ولكنه إذا فعل أحد الأمرين المخير
فيهما وهو الجزء في بيت من قصيدة لزمه أن يستعمله في بقية الأبيات من تلك
القصيدة وهذا هو المراد بقولي ومعناه أن البحر يمكن نظمه إلى آخر البيتين
إذا تقرر ذلك فالأبحر التي يدخل فيها الجزء على سبيل الوجوب خمسة وهي
البحر السادس وهو الهزج وإليه الإشارة بالواو من قولي **وبل من**
والبحر الثاني وهو المديد المشار إليه بالباء والبحر الثاني عشر وهو المضارع
المشار إليه باللام والبحر الثالث عشر وهو المقتضب المشار إليه بالميم